حركة التوفيق ١٤١٤ — ١٤٤٩
ودلالاتها السياسية

Conciliar Movement 1414-1449

تكاد تكون الحركة التاريخية التى قامت داخل الكنيسة الكاثوليكية فى مطلع القرن الخامس عشر ، والتى يطلق عليها المؤرخون اسم حركة التوفيق ، مثالا نموذجياً للعلاقة الوثيقة بين علمى التاريخ والسياسة ؛ فهى من ناحية حدث تاريخى هام لا يستطيع إغفاله الباحث التاريخى فى تلك المرحلة الحرجة من تاريخ البشرية ، فترة نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث . ومن ناحية أخرى لا يستطيع الباحث فى علم السياسة أن يغفل أهميتها عندما يتعرض لجوهر هذا العلم — وهو السلطة — سلطة الحاكم وسلطة أجهزة الحكم — وحدودها ومصدرها ، أو عندما يتناول مفهوم الدستورية ومؤسساتها وتطورها . إذ أننا عندما نذكر أن الكنيسة الكاثوليكية كانت طوال عشرة قرون تقريباً تستوعب المجتمع المسيحى الأوروبى كله وأن سلطة البابوات — الدينية والسياسية — كانت سلطة عليا لا تعلوها ولا تساويها سلطة أخرى فى أوروبا ، ندرك على الفور أن تلك الحركة التى استهدفت الحد من هذه السلطة ومناقشة مصدرها لا بد أن تكون ذات أثر بالغ فى تطور الفكر السياسى .

وقد قامت عدة حركات تستهدف تغيير الطابع المطلق لسلطة البابا ، وفشلت جميعها . ولكنها رغم فشلها تعتبر من علامات الطريق الرئيسية فى تطور مفهوم السلطة . وكانت حركة التوفيق أولى هذه الحركات ، وأهمها وأبعدها أثراً . ونحن نعلم أن الأفكار السياسية التى سيطرت على الجنس البشرى ، وانقسم حولها الجنس البشرى ، ابتداء من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ، مثل فكرة السيادة ونظرية الحق الإلهى المقدس للملوك ، ومفهوم حقوق الإنسان ومبدأ الدستور الذى يقيد الحاكم لمصلحة الشعب ، كلها وجدت بذورها فى العصور الوسطى كما يقول الأستاذ ميتلاند(١) .

---

(١) فى مقدمة للترجمة الإنجليزية لكتاب العالم الألمانى أوتوجيركه ، النظريات السياسية فى العصور الوسطى « Political Theories of the Middle Ages » ص ٧١١ .

ولا ريب فى أن التغييرات الضخمة التى حدثت فى أوروبا فى أواخر العصور الوسطى مست الفكر السياسى بأوضح صورة فى التنظيم الكنسى ، وأن الجهود التى بذلت فى حركة التوفيق للحد من سلطة البابا بواسطة مجلس يمثل المجتمع المسيحى أثارت ، كما يقول عالم سياسة آخر(١) « مبادىء عامة استخدمت فيما بعد فى تقويض سلطة الملوك ، واستبدالها بسلطة البرلمانات النيابية » وفى أن مرسوم مجلس كونستانس (الذى تبدو فيه الأهمية القصوى لحركة التوفيق) يمثل ذروة جهود العصور الوسطى فى التخلص من النموذج الرومانى للسلطة التى يمارسها فرد واحد (Caeserism) وخلق هيئة نيابية تقوم على أساس شعبى ، ويعد استباقاً واضحاً للصراع الذى قام فيما بعد داخل الدولة الإقليمية بين الحكم المطلق والحكم الدستورى .

وليس هناك ما يدعو إلى التعجب فى هذا الترابط الوثيق بين سلطة البابا بوصفه رأس الكنيسة المسيحية ، وهى أولا وقبل كل شىء مؤسسة دينية ، ومفهوم السلطة السياسية الحديث . إذ لم يكن لفظ « الكنيسة » فى العصور الوسطى يعنى فى الواقع مجرد الجهاز الكنسى وما يتصل به من أمور روحية ودينية ، بل كانت الكنيسة شيئاً أكبر وأشمل من ذلك بكثير . فمنذ أن بدأت الإمبراطورية الرومانية فى الانهيار بدأت المسيحية تقوى ، وفى نهاية القرن الرابع الميلادى أصبحت الدين الرسمى الوحيد للامبراطورية . وعندما تحطمت الإمبراطورية الغربية نهائياً فى القرن التالى لم يعد هناك سوى الكنيسة ، برئاسة أسقف روما ، من يقوم بدور السلطتين معاً — الدينية والدنيوية — مستقلا عن كل سلطة سياسية (٢) . وصارت الكنيسة مع الوقت مصدر السلطة الوحيد فى أوروبا كلها ، كما أصبحت المسيحية هى الرابطة الوحيدة التى تجمع بين تلك الشذرات الصغيرة التى انقسمت إليها القارة الأوروبية

---

(١) لورانس وانلاس « Gettell's History of Political Thought » (ط٢ — لندن ١٩٥٩) ص ١٣٩ .

(٢) فيما يتصل بوضع أسقف روما قبل نشوء مؤسسة البابوية ، انظر مثلا ، كرستوفر دوسن ، « تكوين أوروبا » — ترجمة د. مصطفى زيادة و د. سعيد عبد الفتاح عاشور (١٩٦٧) ص ٢٣٥ .

بعد انهيار الإمبراطورية . وقد تأكد هذا الوضع للكنيسة ورأسها عندما توج البابا أحد كبار رؤساء قبائل الفرانك ملكا على فرنسا فى القرن الثامن . وتأكد مرة أخرى عندما سعى شرلمان للحصول على اعتراف الكنيسة به خليفة للامبراطور الرومانى . واعتبر ذلك فى الحالتين منحاً للسلطة الزمنية من الكنيسة إلى الحاكم الزمنى بمقتضى نظرية « السيفين » — سيف السلطة الدينية وسيف السلطة الزمنية — اللذين يتلقاهما خليفة بطرس الرسول من الله ليستبقى أحدهما ، وهو سيف السلطة الدينية ، ويمنح الآخر للحاكم الزمنى . وقد ظلت الكنيسة طوال قرون الفوضى التى أعقبت انهيار روما هى المستودع الوحيد للقيم القديمة فيما يتصل بالسلطة العامة والنظام فى المجتمع الأوروبى ، وحافظت بذلك على هذه القيم فى مواجهة عوامل التحلل الإقطاعى .

وكان الجهاز الكنسى نفسه فى أول الأمر منظما على أساس محلى وديموقراطى إلى حد كبير، بحكم نشأتها كمذهب ينتشر سراً فى مواجهة ضروب الاضطهاد والتحريم من جانب الدولة — الإمبراطورية . وعندما صارت المسيحية الدين الرسمى للدولة أصبح الإمبراطور، بحكم مفهوم الحكم السيادى المطلق Imperium السائد فى القانون الرومانى ، هو السلطة العليا فى الشئون الدينية ، وتبع تنظيم الكنيسة التنظيم المركزى للدولة الرومانية [(١)] . وفى أوائل القرن الخامس الميلادى وضع سانت أوجستين فى مؤلفه « مدينة الله » City of God مفهومه عن المجتمع المسيحى ، الذى ظل يعتبر المفهوم السائد فى الفكر الأوروبى طوال العصور الوسطى ؛ فالمجتمع المسيحى واحد مصيره أن يضم العالم كله : هو « مملكة المسيح » Christendom التى « يحكمها الله نفسه ، شعب واحد متصل الأطراف يتجسد دينياً ودنيوياً فى الكنيسة الكلية الشمول Universal Church . ومن ثم فإنه — لكى يحقق أهدافه — يتطلب حكومة واحدة وقانوناً واحداً »[(٢)] .

---

(١) وانلاس ، المرجع السابق ص ٥ — ٩٩٤ .

(٢) أوتوجيركه « Political Theories of the Middle Ages » الترجمة الإنجليزية — فردريك ميتلاند (نيويورك ١٩٥٨) ص ١٠ .

هذا هو مفهوم « الكنيسة ـ الدولة » التى حلت محل « المدينة ـ الدولة » و « الدولة ـ الإمبراطورية » فى الفكر السياسى فى العصور الوسطى : مفهوم « جمهورية المسيح » Respublica Christiana ، التى ظلت تجسد وحدة أوروبا المسيحية دينياً وسياسياً حتى نهاية العصور الوسطى تقريباً .

ولم تكن الكنيسة ـ بهذا المعنى ـ دولة بين عدة دول ، بل كانت « الدولة » الوحيدة ، وكانت التنظيمات المدنية ـ التى اتخذت فيما بعد صورة « ممالك » ـ هى مجرد أجهزة الشرطة فى الكنيسة كما يقول ما تنجلى[1] لقد ألقيت على عاتق الكنيسة فى العصور الوسطى مهمة ضخمة ، هى المحافظة على كيان المجتمع الأوروبى من الإنهيار الكامل والتحول الى مجموعات متقاتلة من القبائل البربرية التى انحدرت على أوروبا من أواسط آسيا[2]. وبحكم ضخامة هذه المهمة ، وكذلك بالجهود المتعمدة من جانب زعماء الدين المسيحى ، صارت الكنيسة أكبر المؤسسات السياسية فى العصور الوسطى . ولم يكن هدف الكنيسة فى هذه الحقبة المظلمة من تاريخ أوروبا أن تكون مجرد شيعة دينية ، بل أن تؤلف حضارة كاملة على أنقاض الحضارة الرومانية المنهارة وفى مواجهة الجحافل الزاحفة من القبائل البربرية الوثنية . إنها كانت ، كما يقول الأستاذ تونى فى مؤلفه العمدة « تضم الحياة بكل جوانبها ، وكانت سلطتها نهائية »(٣) .

ومن الناحية التطبيقية كانت الكنيسة الكاثوليكية أول مؤسسة عامة فى أوروبا

---

(١) جاريت ما تنجلى فى مقدمة كتاب ج. ن. فيجيس « Political Thought from Gerson to Grotius » (لندن ١٩٦٠) .

ويقول جيركه ، المرجع السابق ص ١٣ « لم يكن النظام الزمنى فى نهاية المطاف سوى إحدى مؤسسات الكنيسة » .

(٢) يقول دوسن ، المرجع السابق ص ١١٤ ، إنه « عندما حل الانهيار بالحكومة الإمبراطورية فى الغرب غدا الأسقف الزعيم الطبيعى لسكان الرومان ؛ فهو الذى رتب وسائل الدفاع عن مدينته ، وهو الذى فاوض . زعماء البرابرة » .

(٣) «الدين ونشأة الرأسمالية» (Religion and the Rise of Capitalism) (لندن ١٩٥٨) ص ٢٨ .

يكون لها جهاز منظم متدرج السلطات ومحاكم ذات اختصاص على درجات وقوانين مكتوبة(١) ، وكان لها أول أسلوب منظم فى فرض الضرائب وتحصيلها . وكانت أول مؤسسة دولية ، بعد انهيار الإمبراطورية ، لها وزارة خارجية وسلك دبلوماسى . وكان لها أول جيش يحارب ، لا تحت شعار شخصى لأحد لوردات الإقطاع ، ولكن تحت شعار هيئة دائمة لا شخصية . وبالاختصار كانت للكنيسة فى العصور الوسطى كل السمات تقريباً التى تميزت بها فيما بعد الدول عندما نشأت . بل أكثر من ذلك، لقد صار الانتساب « لمملكة المسيح » نوعاً من الجنسية : نوعاً من المواطنة شرطها الأساسى هو التعميد ويقابله من الناحية الأخرى قرار الحرمان excommunication الذى يفقد المرء صفة المواطن . فالمجتمع الأوروبى كان ، نظرياً وعملياً ، هو الـ Respublica Christiana . وكان من الطبيعى أن تكون الكنيسة أول منظمة تواجهها المشاكل الدستورية الكبرى التى واجهتها الدولة الإقليمية بعد ذلك ؛ إذ أن هذا المجتمع الواحد كان يقوم فيه ، بحكم تكوينه وظروف قيامه ، مؤسستان لكل منهما وظيفتها ، وكلاها تستمد سلطتها من الإرادة الإلهية ؛ إحداها لتحقيق المصير الدنيوى للانسان ، والأخرى لإعداده للمصير الأخروى : الكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدسة . وكان البابوات يدعون دائماً أنهم على قمة هذا المجتمع ، ومن ثم فإن المؤسستين تدينان لهما بالتبعية . ولم يواجه هذا الادعاء تحدياً فى صدر العصور الوسطى ، ولكن الأباطرة بدأوا منذ القرن العاشر يعارضون دعوى البابوات ، ويعرف دارسو التاريخ الوسيط الأهمية الكبرى التى يحتلها النزاع بين البابوات والأباطرة .

ولكن يجدر بنا أن نشير هنا إلى حقيقة أساسية لا يمكن فهم الأوضاع فى أوروبا بدونها ، هى أن الخلاف بين هاتين المؤسستين كان بمثابة اختلاف حول حدود الاختصاص والأسبقية . بينهما باعتبارهما جهازين فى منظمة كبرى واحدة — كما نرى اليوم فى أجهزة الحكومة المختلفة — ولا يشبه فى شىء الخلاف بين دولتين

---

(١) لم تشمل الإمبراطورية الرومانيـة فى أى وقت من الأوقات سوى الجزء الجنوبى والغربى من أوروبا ، إذ كانت جيوشها تقف فى زحفها دائماً عند حدود الأنهار الكبرى فى وسط القارة .

أو منظمتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وتتمتع « بسيادة » فى مواجهتها . فالمجتمع الأوروبى كان يقوم على مفهوم « الوحدة » المسيحية الأساسى الذى يتضمنه مفهوم « مدينة الله » ولا يسمح بقيام مؤسستين مستقلتين داخله .

ولما كان مصدر السلطة هو الله فإن رجال الدين ، باعتبارهم مفسرى إرادته ، كانت لهم اليد العليا فى المجتمع المسيحى واستطاعوا أن يفرضوا عليه مفهوم سيادة Sovereignty الجهاز الكنسى الذى يمثل السلطة الروحية . ومما ساعدهم على ذلك أن فقهاء القانون الرومانى الذين كانوا يكرسون جهودهم الفقهية لخدمة الإمبراطورية لم يجدوا أمامهم بعد انهيارها سوى الكنيسة يستنفدون طاقاتهم فى خدمتها ، فعملوا مع رجال الدين على بلورة هذا المفهوم السيادى الجديد . وفى بداية الحقبة الثانية من العصور الوسطى صار البابوات ، وبخاصة منذ عهد جريجورى السابع ١٠٧٣م ، يعتبرون أنفسهم الرأس السيادى للمجتمع المسيحى ويتمتعون بسلطة سيادية شاملة مطلقة Plenitudo Potestatis. فيصدر البابا آنسونت الثالث مثلا مرسوماً بابوياً فى مطلع القرن الثالث عشر يحدد به صفة السلطة التى يمارسها البابا — سلطة فريدة أعلى من أية سلطة أخرى وتختلف عنها فى النوع . ويقول ساباين أن هذه السلطة مما لا يمكن تصوره إلا على أساس مفهوم السيادة Sovereignty الذى تبلور فيما يتصل بالدولة بعد ذلك بعدة قرون على يد جان بودان(١). فهى لا تشبه فى شىء نوع السلطة التعاقدية المعروفة فى العصور الوسطى بين الامبراطور وأمراء الإقطاع مثلا ، أو بين الأمراء وأتباعهم من الفرسان ، أو حتى بينهم وبين رعاياهم .

ونستطيع أن نتصور المفهوم الذى تنطوى عليه هذه السلطة من وصف أحد مفكرى العصور الوسطى ممن شاركوا فى الصراع الفكرى الذى ثار بسبب النزاع بين البابا بونيفاس الثامن وفيليب الرابع ملك فرنسا فى أواخر القرن الثالث عشر . يقول انجيديوس كولونا عن السلطة البابوية إنها « قوة مستقلة تحرك ذاتها » (ونحن نجد هذا الوصف ذاته عند كثيرين من الكتاب المتأخرين فيما يتصل بمفهوم السيادة

---

(١) ج . سابابن « History of Political Theory » (نيويورك ١٩٦١) ص ٢٧٢ .

الحديث بعد ذلك بقرون) ، ثم يقارن هذه السلطة بسلطة الإمبراطور فى القانون الرومانى الذى كان يعتبر إرادة الحاكم هى مصدر حجيته القانون وشرعيته (١) . ولم يكن مثل هذا التصور قد عزى إلى أى من الحكام والأمراء الزمنيين الفيوداليين فى ذلك الوقت ، ولكننا سرعان ما سنراه مكملا للسلطة الملكية المطلقة التى خلقتها الظروف الأوروبية مع « الدولة الإقليمية » ذات السيادة المطلقة .

ولعل ما يثير التساؤل هنا هو كيف تسرب إلى فكر العصور الوسطى هذا المفهوم — بعد أن اندثر قروناً بانهيار الإمبراطورية — وقد اكتسب سمات جديدة تماماً يعتبرها بعض علماء السياسة اليوم المعيار المميز للدولة الحديثة . ولماذا ارتبط بالكنيسة ورأسها ، دون أية مؤسسة أخرى من المؤسسات الأوروبية فى العصور الوسطى كالإمبراطورية الرومانية المقدسة .

لقد كان التاريخ الأول للكنيسة يتضمن وجود ما يسمى « بالمجلس العام » General Council الذى يتألف من كبار رجال الدين وعدد من « المؤمنين » من غير رجال الدين Laity . ورغم أن طابع هذه المجالس كان استشارياً بالنسبة للسلطة البابوية إلا أنها كانت تضفى على التنظيم الكنسى نوعاً من الطابع الديموقراطى باعتبار أنها تمثل صوت المجتمع المسيحى كله فى ما يسوده من آراء . وقد ورثت الكنيسة هذا الطابع عن مفهوم الحكم عند الإغريق فى الغالب — إذ أن الدين المسيحى فى ذاته لا يتضمن مثل هذا المفهوم ، كما أن نشأته الأولى كانت فى الشرق حيث كان يسود مفهوم واحد للحكم هو الحكم الملكى المطلق المستند إلى السلطة الدينية . إلا أن العصور الوسطى ورثت مفهومين آخرين عن الحكم : أحدهما كان التركيز الأساسى فيه على القانون والنظام والوحدة ، وهو المفهوم الرومانى الذى أدى إلى بلورة فكرة السلطة المركزية Imperium والحكم الفردى المطلق المتجسد فى القيصر Caeserism . والآخر كان يتمثل فى مؤسسات الحكم لدى القبائل الجرمانية الغازية ودور مجلس رؤساء العشائر Diet فيه . إلا أن هذا المفهوم الأخير لم يكن له أثر مباشر فى الفكر السياسى الأوروبى ككل إلا فى

---

(١) أوردها سابابن ، المرجع السابق ص ٢٧٩ .

أواخر العصور الوسطى ، وهو أثر سنراه بوضوح عندما نتحدث عن الموفقين Conciliarists ، وبالتالى لم يكن له أثر فى الأفكار التى قام عليها التنظيم الكنسى فى المراحل الأولى التى اتسم فيه هذا التنظيم بطابع ديموقراطى من نوع ما .

وعندما نتتبع التطور التاريخى للمؤسسات الأوروبية فى العصور الوسطى نجد الاتجاهات المركزية قد بدأت تظهر بصورة واضحة فى الكنيسة ابتداء من القرن التاسع الميلادى : وتتجسد هذه الاتجاهات بوضوح فى حركتين قامتا داخل الكنيسة حوالى ذلك الوقت : الأولى هى الحركة التى لعبت فيها تلك الوثائق التاريخية ، التى عرفت باسم «مراسيم إيزيدور المزورة» Pseudo Isidorian Decretals ، دوراً كبيراً فى منتصف القرن التاسع . والثانية حركة أديرة كلونى الإصلاحية فى أوائل القرن العاشر . وكان هدف الحركتين على السواء هو تحرير الأساقفة فى مختلف أنحاء أوروبا من سلطة كبار الأساقفة Archbishops وربطهم بالتبعية المباشرة للبابا فى روما . إذ أن كبار الأساقفة كانوا قد تحولوا ، بامتلاكهم مساحات واسعة من الأرض ، إلى أمراء إقطاعيين يرتبطون بالحكام الزمنيين بروابط ومصالح عديدة ويدينون لهم بالولاء الفيودالى بحيث صارت السلطة الفعلية على شئون الكنيسة فى كل إقليم للحاكم الزمنى . وعمت الشكوى داخل الأجهزة الكنسية ضد هذه الأوضاع وبخاصة بعد أن تحول كثير من كبار الأساقفة إلى مجرد أدوات فى يد الملوك ، بل وقد بدأ هؤلاء الملوك فى ادعاء حق تعيين كبار الأساقفة فى أقاليمهم .

وكان من نتائج هاتين الحركتين تركيز الشئون الكنسية فى يد البابوات وتأكيد المسئولية المباشرة من جانب الأساقفة أمامهم وإبعاد تأثير الحكام الزمنيين على أجهزة الكنيسة .

وفى أوائل القرن الحادى عشر تركزت كل السلطة — فى المجتمع المسيحى ، نظرياً وعملياً — فى يد البابا الذى صار يعتبر فوق كل الملوك والحكام فى أوروبا . فنرى الصراع بين الإمبراطور هنرى الرابع والبابا جريجورى السابع ينتهى بخضوع الإمبراطور تماماً للبابا فى كانوسا (١٠٧٧) — ومنذ ذلك الوقت صار مصطلح «الذهاب إلى كانوسا» تعبيراً سائداً للدلالة على الخضوع الكامل للكنيسة . ونرى

الإمبراطور فردريك بارباوسا يحنى رأسه أمام البابا اسكندر الثالث . ولم يعد فى أوروبا المسيحية فى ذلك الوقت سوى مصدر واحد للسلطة السيادية الشاملة — فى الدين كما فى السياسة — هو البابا . فبأمر من البابا أنوسنت الثالث اتخذ ملك فرنسا زوجة ، وقبل ملك إنجلترا أسقفاً لا يريده، وتنازل أحد المطالبين بعرش هنغاريا لخصمه ، واعترف ملوك انجلترا واراجون والبرتغال بالبابا أميراً أعلى Feudal Overlord فى ممالكهم(١) .

وسارت الأمور فى « مملكة المسيح » على هذا النسق أكثر من قرنين ، ولكننا لا نلبث أن نرى الصورة تختلف فى أوائل القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر ؛ فنرى ملكى انجلترا وفرنسا يفرض كل منهما إرادته على البابا داخل مملكته. بل إننا لا نلبث أن نرى البابا أسيراً لملك فرنسا فى أفينيون (الأسر البابلونى) .

ولم يحدث ذلك دون مقدمات ، ونستطيع أن نبين من التاريخ الأوروبى العام فى هذه الفترة سببين أساسيين لهذا التحول : أحدهما ظهور نظام اقتصادى جديد لا تلائمه الأوضاع القائمة ، والآخر ثورة فكرية عامة تناولت جميع المفاهيم والقيم والمعايير التقليدية بالنقد والفحص والتأمل .

ففى القرون الأربعة الأخيرة من العصور الوسطى نما النشاط الاقتصادى — التجارى أساساً — نمواً كبيراً وظهرت أساليب جديدة فى التعامل كان روادها كبار التجار الذين ازدهرت على أيديهم المدن الإيطالية ومدن بحر البلطيق . ومن ناحية أخرى كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة — جهاز الشرطة الرئيسى فى أوروبا المسيحية — قد أصابها الوهن ، وصارت أوربا مسرحاً لمئات الصدامات المسلحة بين أمراء الإقطاع وفرسانه . وهى الصدامات التى عرفت باسم حرب البارونات . بالإضافة إلى ذلك الصراع الكبير الذى استمر قرابة مائة عام بين انجلترا وفرنسا ، مما أدى إلى انتشار الفوضى وانهيار مفهوم السلطة إلى حد كبير ؛ وقد أحاق الخراب والدمار بمساحات شاسعة فى أوروبا وانتشر الوباء الذى عرف باسم « الموت الأسود » وأطاح بنسبة ضخمة من السكان .

---

(١) ول ديورانت « The Story of Civilization » VI « The Reformation » (نيويورك ٥٧) ص ٣٧ .

وفقد الناس ثقتهم فى المعايير التقليدية التى عاشوا فى ظلها آمنين قروناً ، وضعف إيمانهم بالكنيسة كوسيلة للخلاص ، وبدأت أوربا تشهد نوعاً من الثورات لم تعرفه طوال خضوعها لسيطرة الكنيسة ظهر فيها نوع من التمرد الطبقى يذكرنا بثورات الرقيق فى روما ، مثل تمرد الرعاة Pastouraux فى فرنسا عام ١٣٥١ وتمرد الفقراء Poor Men فى انجلترا فى ١٣٨٠ وتمرد الفلاحين من أتباع هاس فى ألمانيا حوالى ذلك الوقت . ونحن لا نستطيع أن نعزو هذه التمردات إلى أفكار وايكليف فى انجلترا وهاس فى بوهيميا فقط كما يذهب بعض الدارسين .

لقد بدا واضحاً أن الاستقرار الفيودالى قد تحطم وأن النظام الاجتماعى فى فى أوروبا أخذ ينهار من أساسه .

إذ رغم أن الكنيسة لجأت إلى إثارة الحروب الصليبية لإفراغ الطاقات القتالية لدى البارونات وملوك الإقطاع ، فإنها لم تعد قادرة على توفير السلام والنظام اللذين كان يتطلبهما نمو النشاط الاقتصادى ، وأساليب التعامل الجديد ، ولم يعد فى الإمكان كما يقول جتل ، استمرار الأفكار الفيودالية الخاصة بالدولة المسيحية العالمية بأى حال(١) .

إن فردريك إنجلز ، فى « حرب الفلاحين فى ألمانيا » ، يرى أن حركة وايكليف فى انجلترا وهاس فى بوهيميا تمثلان فى الواقع تمرد تجار المدن الجديدة ضد الكنيسة وما تمثله من أوضاع فيودالية(١) . وقد لا يكون تجار المدن هم وحدهم حقيقة قواد هذه التمردات والدافع المباشر لها ، رغم أنهم دعموها واشتركوا فى توجيهها فى كثير من الحالات ، ولكن الأمر الذى يفرضه علينا أى تفسير سليم لوقائع التاريخ وتطوراته هو أن النظام الذى يمثله هؤلاء التجار ما كان يمكن أن يتفق ويزدهر — أو حتى أن يعيش — فى ظل الأوضاع القديمة .

كان التطور الاقتصادى أحد عاملين رئيسيين فيما طرأ على النظام الاجتماعى

---

(١) المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) فردريك إنجلز ، « حرب الفلاحين فى ألمانيا » Peasant War in Germany (موسكو ١٩٥٦) ص ٥٦ ، ٥٧ .

الأوروبى من تحول ، وهناك عامل آخر — هو إلى حد ما نتيجة لنفس الأسباب التى أدت للتطور الاقتصادى من ناحية وللتطور الاجتماعى ذاته من ناحية أخرى — ولكنه يمثل من جانبه سبباً يكاد يكون مستقلا ويعتبر وجوده حاسماً فى هذا التحول، وأعنى به الثورة الفكرية التى شهدتها أوروبا فى أعقاب الاتصال بالعرب والانفتاح على العالم الخارجى .

إن الجامعات التى قامت فى أوروبا فى القرن الثانى عشر ، وكانت أهم المراكز الفكرية لهذه الثورة ، ما كانت لتقوم فى ظل اقتصاد الندرة والاكتفاء الذاتى المحلى الذى ساد أوروبا فى قرون الإقطاع الأولى ؛ إذ ما كان هذا النوع من الاقتصاد ليستطيع توفير الموارد المالية — على الأقل خارج الكنيسة — للانفاق على مجموعات كبيرة من العلماء والباحثين المتفرغين الذين يكرسون وقتهم للدرس . كما أن الانفتاح على العالم الخارجى ما كان ليتم لولا العلاقات التجارية عبر البحار التى كان دافعها الأساسى هو الربح .

وقد شهد القرن الثانى عشر تدفق سيل ضخم من المعارف الجديدة على أوروبا مصدره الأول هم العرب الذين اتصل بهم الأوروبيون فى أسبانيا وصقلية(١) . وكان من بين ما نقله الأوروبيون عن العرب ترجمتهم لأرسطو وتعليقاتهم عليه ودراساتهم له . وأحدث الفكر الجديد فى أوربا دوياً وصار أرسطو هو « الفيلسوف » الذى لا يكاد يضاهيه أى مصدر آخر فى مختلف فروع المعرفة لدى المثقفين الأوروبيين ، بل إن الكنيسة نفسها حاولت أن توفق بين معطياتها وأفكار « الفيلسوف » بعد أن فشلت فى الحد من انتشارها .

إن هذه الظاهرة وحدها تدل على مدى الصدع الذى أصاب سلطة الكنيسة ، بل وسيطرة الدين نفسه ، على أوروبا المسيحية ، وتعتبر إيذاناً بتعرض « مملكة المسيح » للرياح العاصفة المقبلة .

إذ أدت المعارف الجديدة إلى انتشار نوع جديد من الدراسات لا يعتمد على

---

(١) يعتبر بعض المؤرخين أن الاتصال الحضارى بالمسلمين فى هذه الفترة كان له تأثير حاسم فى غرب أوروبا ، وكان من أهم العناصر فى تطور الحضارة الأوروبية كلها فى العصور الوسطى وبخاصة فيما يتصل بدخول « التقاليد العلمية العربية وقيام الحركة الفكرة الجديدة » فى الغرب الأوروبى (انظر مثلا دوسن ، المرجع السابق ص ٢٧٠) .

الأصول اللاهوتية وحدها كمصدر وعلى الإيمان كمعيار أخير للمعرفة . وتمخضت هذه الدراسات عن أفكار جديدة فى التنظيم الاجتماعى وعاد إلى الوجود الأوروبى مرة أخرى علم السياسة على يد توماس الأكوينى الذى حاول أن يوفق بين العقل والإيمان كمصدرين للمعرفة وظهرت فى كتاباته آثار التفكير التاريخى المنظم الذى بدأت نواته عند أرسطو . ولم يعد الكون مجرد خلق ، بل هو أيضاً نمو . وقد جعل الأكوينى أساس تفكيره السياسى كتابات « الفيلسوف » وأقام السلطة السياسية على المفهوم الأرستطاليسى الخاص بالطبيعة الاجتماعية للانسان .

ولمفهوم الأكوينى عن السلطة أهمية خاصة فى هذا التطور ، إذ بدونه لم يكن فى حيز الإمكان قيام أية حركة لتغيير الطابع الخاص للسلطة البابوية دون أن تتعرض هذه الحركة للاتهام بالإلحاد .

يقول الأستاذ إرنست باركر عن تصور الأكوينى للسلطة إنه فرق بين أفكار ثلاث تتعلق بها — فكرة مبدأ السلطة principium ، وفكرة صورتها modus ، وفكرة ممارستها exercitium . وعلى أساس هذه التفرقة ذهب الأكوينى إلى أن مبدأ السلطة ، وهو جوهرها ونسيجها من عند الله ، وأن صورتها ، أو شكلها الدستورى ، يحددها الناس . أما ممارستها ، أو حيازتها فعلا ، فهى لمن يمنحها له الناس . وينطوى ذلك ضمناً على أن الناس إذ يمنحون السلطة يستطيعون استرجاعها أو التحكم فيها فى حدود كون جوهرها مصدره إلهى[1] .

وبرغم أن هناك جانباً آخر لفكر الأكوينى يترتب على تقسيمه للسلطة نفسها إلى سلطة مستمدة من الناس وأخرى مستمدة من سلطة أعلى مثل سلطة البابا المستمدة من الإرادة الإلهية مباشرة ، وأن من حق الناس فى الحالة الأولى أن يخلعوا الحاكم الطاغية ، وليس أمامهم فى الحالة الثانية سوى الالتجاء إلى تلك السلطة العليا ، فإن هذه الاتجاهات فى تصور السلطة وتفسيرها من جانب أحد كبار رجال الكنيسة كانت كافية لأن يبدأ بعض المفكرين ، وبخاصة فى الجامعات الجديدة ، فى تناول

---

(١) إرنست باركر : مقدمة العقد الاجتماعى «Social Contract» (لندن ١٩٥٨).

مثل هذه المسائل دون إخضاعها للمعايير القديمة القائمة على التسليم المطلق واستبعاد المنطق العقلى بشأنها اعتماداً على الحجج اللاهوتية وحدها ، ولذلك نجد رجال الفكر الجديد لا يتورعون عن مهاجمة مفهوم الـ Plenitudo Potestats وهم فى مأمن من تهمة الإلحاد

وقد ضمت الجامعات الأوروبية الأولى مجموعة من المفكرين ، مثل جون وايكليف أستاذ جامعة اكسفورد وجون هاس عميد جامعة براغ ومارسيليو بادوا عميد جامعة باريس ووليام أوكام الأستاذ بها ، تولوا قيادة الفكر الأوروبى الجديد . وسرعان ما سنرى على رأس حركة التوفيق ، وهى ذروة هذا التحول الفكرى ، مفكرين من أبناء هذه الجامعات وعمدائها وأساتذتها .

فما هو مضمون هذا الفكر الجديد الذى زلزل القواعد التى قامت عليها تلك السلطة الفريدة Plenitudo Potestatis التى يتمتع بها رأس الكنيسة الكاثوليكية .

لقد كرس مارسيليو بادوا كتابه الأول لمبادىء « الدولة » وحقها فى حياة خاصة بها مستقلة . وبرغم أن الدولة التى يتحدث عنها مارسيليو ليست هى الدولة القومية التى نعرفها اليوم ، ولا حتى الدولة الإقليمية التى كانت على وشك الظهور فى أعقاب هذه الفترة ، فإنه قرر أيضاً أن الشعوب التى تتكلم لغة واحدة ينبغى أن تكون دولا منفصلة ، وأن الحروب بين الدول إجراء تمليه الطبيعة لمصلحتها ، وأن السلام المطلوب هو السلام داخل هذه المجموعات اللغوية . وهاجم مارسيليو السلطة السيادية للبابا داخل الجهاز الكنسى وطالب بإحالة كل سلطات البابا الدينية ، والزمنية فيما يخص الجهاز نفسه ، إلى «المجلس العام» للكنيسة الذى يتألف من كبار رجال الدين وغيرهم ، حتى النساء ، ممن يمثلون خلاصة الرأى المسيحى المستنير ويختارون من جميع أنحاء أوروبا المسيحية ، وبذلك « يمثلون » المجتمع المسيحى وينوبون عن مجموع المؤمنين فى القيام بهذه المهام .

واعتبر وليام أوكام أيضاً السلطة المطلقة التى يتمتع بها البابا طغياناً Tyranny وبدعة وإلحاداً ، ودعا مثل مارسيليو إلى جهاز « نيابى » يمثل المؤمنين للحد من سلطة البابا .

إن هذه الأفكار تعتبر غريبة ، بل وثورية ، فى ذلك فى الوقت ولكنها انتشرت بسرعة فى المجتمع الأوروبى ، وصارت السلطة المطلقة للبابوات موضع نقاش على نطاق واسع بين الدوائر المثقفة فى أوروبا . إن سابابن يصف هذه الحركة(١) بأنها أول حركة كبرى للتربية السياسية الشعبية شهدها التاريخ ؛ وهو محق فى ذلك فى حدود مفهوم « الشعبية » فى ذلك العصر — وربما أيضاً باستثناء الحركة التى أثارتها « الأكاديميات » فى أثينا عند الإغريق .

وقد اشتعلت هـذه الحركة بصفة خاصة بعد أن حدث الانشقاق الكبير Great Schism فى الكنيسة الغربية وصار رأب هذا الصدع فى وحدة المسيحية الهم الشاغل لكثير من المفكرين الأوروبين وهدفاً يتطلع إليه جمهرة المسيحيين فى أوروبا مما أدى إلى انتشار المناقشة فى أوضاع الكنيسة كلها بين الناس لمعرفة أسباب ما أصابها .

ومما ساعد على انتشار الأفكار الجديدة الخاصة بنظام الحكم داخل الكنيسة المقارنات التى عقدت بين سلطة البابا وسلطة رأس المؤسسة الكبرى الأخرى فى أوروبا وهى الإمبراطورية الرومانية المقدسة . فقد كانت سلطة الإمبراطور تقوم على ذلك التقليد الرومانى فى الحكم الذى تتضمنه مؤسسات الحكم لدى القبائل الجرمانية ، وكان « مجلس المنتخبين » Electors مجرد تطوير لمجالس رؤساء العشائر وكبار رجال القبائل . وفى الأنظمة التى قام عليها حكم الملوك الأقل شأناً كانت توجد مجالس شبيهة مثل البرلمان الإنجليزى والدايت فى ألمانيا ومجلس الطبقات العامة فى فرنسا . وكانت هذه المجالس تعتبر من الناحية النظرية على الأقل « نائبة » عن الشعب فى مجموعه وممثلة له ، وفيها يتجسد مفهوم الدستورية الفيودالى الذى يجعل الإمبراطور أو الملك خاضعاً للقانون الذى يخضع له الجميع .

وعندما تغلغلت هـذه الثورة الفكرية إلى أعماق المجتمع الإقطاعى ، ظهرت تلك الحركات التمردية التى أشرنا إليها ، ووجهت بعضها الهجوم إلى الفوارق الطبقية السائدة ودعت إلى المساواة الكاملة بين الناس وإلغاء « السلطة » بجميع أنواعها كما

---

(١) سابابن ، المرجع السابق ٣٢٥ .

حدث بين المتطرفين من أتباع هاس فى بوهيميا واللولارد Lollards فى إنجلترا .

وبرغم أن هذه الحركات انهـارت فى بحار من الدماء تحت وطأة ضربات أدوات النظام القائم ، فإن الإصلاح كان قد صار ضرورة لامندوحة عنها ، ومن ثم ظهرت حركات من نوع آخر تعتبر إلى حد كبير بمثابة حل وسط بين تلك القضية التى تجعل لفرد واحد فى المجتمع المسيحى ، هو رأس الكنيسة ، سلطة نهائية مطلقة لا حدود لها ، ونقيضتها التى تدعو إلى التخلص من كل سلطة . وأهم هذه الحركات هى حركة التوفيق .

* * *

إن أحداث حركة التوفيق Conciliar Movement نفسها ، من مجلس كونستانس فى ١٤١٤ إلى نهاية مجلس بازال فى ١٤٤٩ ، معروفة ونستطيع أن نوجزها فيما يلى :

فى أول القرن الرابع عشر حدث نزاع بين البابا بونيفاس الثامن وفيليب الرابع ملك فرنسا حول حق الأخير – الذى كان فى حاجة ماسة إلى المال بسبب الحرب – فى فرض الضرائب على ممتلكات الكنيسة فى فرنسا . وحرم بونيفاس الثامن فرض ضرائب على ما تملكه الكنيسة أو رجالها من جانب الحكام الزمنيين وأصدر المرسوم المشهور Unam Sanctum الذى يعتبر أكثر الوثائق البابوية تطرفاً فى تأكيد السلطة المطلقة للبابا . ورد ملك فرنسا على ذلك بإرسال جنوده إلى روما لإرهاب البابا ، الذى سرعان ما توفى . وعند انتخاب البابا التالى استطاع ملك فرنسا بنفوذ الكرادلة الفرنسيين انتخاب أحد الكرادلة الموالين له لكرسى البابوية ثم أقنعه بنقل المقر البابوى إلى أفينيون على حدود فرنسا ، وبذلك بدأت فترة « الأسر البابلونى » ١٣٠٤ — ١٤١٨ التى كانت البابوات فيها أدوات فى يد ملوك فرنسا تقريباً .

وكان هذا الوضع يحز فى نفوس قادة الرأى المسيحى ، وقامت حركة تدعو إلى عودة البابا إلى روما . وعندما توفى البابا جريجورى الثانى عشر إنتخب مجمع

الكرادلة فى روما البابا أوربان السادس الذى قرر إعادة البلاط البابوى إلى روما . ولكن الكرادلة الفرنسيين رفضوا الاعتراف بالبابا الجديد وانتخبوا بابا آخر هو كليمنت السادس أقام فى أفينيون ، وبذلك بدأ الانشقاق الكبير للكنيسة الغربية الذى استمر أربعين عاماً ١٣٧٨ — ١٤١٨ . وأثار هذا الانشقاق — الذى زاد الطين بلة — المخلصين من زعماء المجتمع المسيحى الغربى ، وعقد « مجلس عام » فى بيزا لوضع حد له . وطالب هذا المجلس البابوين القائمين بالتنازل وانتخب بابا ثالثاً . ولكن البابويين الأوليين لم يذعنا لقرار المجلس ، وصار هناك ثلاثة بابوات .

وهنا نشأت بين بعض رواد الفكر الأوروبى فى ذلك الوقت وبعض كبار رجال الدين الذين روعهم هذا الوضع ، فكرة ضرورة إيجادسلطة تستمد اختصاصها من المجتمع المسيحى ككل لتفصل فى الأمر وتحدد صاحب السلطة النهائية فى هذا المجتمع . وكانت هذه فكرة جريئة ، بل وثورية ، فى ضوء الأوضاع والأفكار السائدة . ولكن رواد هذه الحركة كانوا موضع احترام فى أوروبا المسيحية إذ كانوا يضمون نخبة من كبار رجال الدين والعلماء والمفكرين ، مثل جون جيرسون عميد جامعة باريس والكردينال نقولا الكوزى وفرانسيسكو زابارلا وهنرى لانجشتاين وكونراد جلنهاوزن وبيتر دايى ، وكلها أسماء معروفة جيداً لدى المشتغلين بالعلوم السياسية والتاريخية .

وبدأت « حركة التوفيق » بالدعوة إلى عقد مجلس كبير على نطاق أوروبا كلها لمناقشة المشاكل التى تشيع القلق والاضطراب فى المجتمع المسيحى ، على أساس تطبيق نوع من المؤسسات البرلمانية — مثل تلك التى كانت توجد فى صورة مختلفة فى أوروبا انبثاقاً من المجالس الفيودالية التى تحدثنا عنها — داخل الجهاز الكنسى للحد من سلطة البابا المطلقة وإصلاح حالة الكنيسة .

وكانت أهداف الحركة ثلاثة :

١ — وضع حد للانشقاق فى الكنيسة الكاثوليكية .
٢ — النظر فى أمر الحركات الإلحادية التى ظهرت فى أنحاء مختلفة من أوروبا ، وبخاصة حركة هاس وأتباعه فى بوهيميا .
٣ — إصلاح الكنيسة نفسها فى « الرأس والأعضاء » .

وتمخضت هذه الحركة عن عقد مجلس عام فى كونستانس عام ١٤١٤ — بداية حركة التوفيق — ونجح هذا المجلس فى تحقيق الهدفين الأولين ، إذ وضع حداً للانشقاق بخلع البابوات الثلاثة وتعيين بابا جديد فى روما هو البابا مارتن الخامس، كما أصدر حكمه فى حركة أتباع هاس باعتبارها إلحاداً ، وبذلك أمكن إخمادها وإعدام زعمائها ، برغم أن قيام هذه الحركة وأمثالها فى أنحاء أوروبا هو الذى وفر للموفقين الجو العام الذى أتاح لهم ما أحرزوه من نجاح .

أما فيما يتصل بإصلاح الكنيسة ، فإن المجلس أصدر مرسومين ، أحدهما المعروف باسم مرسوم Frequens — يقرر ضرورة انعقاد المجلس العام بصفة دورية كل عشر سنوات ، وبذلك سلب حقاً كان معترفاً به للبابا وحده فى دعوة المجلس وتحديد ما ينظر فيه من قضايا ، كما أضفى المجلس بذلك ضمناً على نفسه صفة مختلفة عن صفته الأولى كمجرد مجلس استشارى للبابا .

ويقرر المرسوم الثانى ـ Sacroscanta ـ أن سلطة المجلس بوصفه ممثلا للمجتمع المسيحى أعلى من سلطة البابا . ويقول الأستاذ فيجيس فى مؤلفه العمدة المعروف إن هذا المرسوم يعتبر « أعظم وثيقة رسمية ثورية فى تاريخ العالم .. لقد أصدر مجلس كونستانس مرسوماً يقرر فيه أنه يمثل سلطة أعلى من البابا وبذلك كان يحاول قلب حكم ملكى مطلق استمر أكثر من ألف عام إلى حكم دستورى » (١) .

وقد رفض البابا طبعاً الخضوع لهذا التمرد ، ومرت فترة زاخرة بالصراع بين المجلس وزعماء حركة التوفيق من ناحية ، والبابا وأنصاره من ناحية أخرى . وعندما توفى البابا مارتن الخامس جاء بعده البابا يوجينيس الرابع الذى قرر حل المجلس نهائياً عند ما تبين أن زعماءه لا يزالوا مصرين على موقفهم من أن سلطة المجلس تعلو سلطة البابا ، ولكن الضغوط المختلفة أجبرت البابا على العودة إلى الاعتراف بشرعية المجلس الذى عقد اجتماعه الثانى فى بازل ابتداء من ١٤٣١ كما كان مقرراً . وعندما احتدم النزاع بين المجلس والبابا قرر المجلس إيقاف البابا ثم عزله وانتخب باباً جديداً ، ولكن الرأى العام المسيحى لم يؤيد المجلس فى هذه الخطوة خشية حدوث

---

(١) فيجيس ، المرجع السابق ص ٤١ .

انشقاق جديد فى الكنيسة . وكانت هذه هى بداية انهيار حركة التوفيق . وفى ١٤٤٩ أضطر من بقى من أعضاء المجلس ، وكانوا قد انتقلوا إلى لوزان ، إلى إعلان خضوعهم للبابا فى روما وانتهت حركتهم – فيما يتصل بالحد من سلطة البابا – بالفشل الكامل . وفى العام التالى ١٤٥٠ احتفلت الكنيسة الكاثوليكية رسمياً بانتصار البابوية نهائياً على حركة التوفيق .

وقد ساعد البابا يوجينس الرابع على هذا الانتصار الحاسم أنه فى هذه الأثناء كان قد دعا إلى عقد مجلس آخر ، فى فرارا ثم فى فلورنسا ، عام ١٤٣٩ للنظر فى أمر توحيد الكنيستين الشرقية والغربيـــة بهدف تكتيل الجهود ضد المسلمين (الأتراك) الذين كانوا على وشك الانقضاض على القسطنطينية بعد أن استولوا على معظم ما حولها ، وبذلك عمل على اجتذاب الرأى العام للمسيحى فى هذا الاتجاه وتحويله عن دعوة الموفقين .

* * *

كانت حركة التوفيق أول منافشة كبرى تقوم بها مجموعة من العلماء ورواد الفكر الأوروبى حول أفضل النظم الاجتماعية والسياسية للمجتمع الأوروبى ، إذ منذ اختفاء الثقافة الإغريقية وسيادة الكنيسة المسيحية لم يحدث أن نوقشت مثل هذه الموضوعات اللهم إلا فى حدود الدراسات اللاهوتية . وقد ظهرت فى هذه المناقشة أفكار وآراء أثرت فى الفكر السياسى قروناً ، وحفلت باتجاهات ما زالت حتى يومنا هذا موضع تأمل كثيرين من المفكرين(١) .

ففيها عاد إلى الحياة — كما يبدو فى كتابات فرانسسكو زابارلا — مفهوم قديم قيض له أن يلعب دوراً ضخماً فى الفكر السياسى الحديث ، وهو أن كل شعب People أو جماعة بشرية Community تملك قدرة متأصلة فى ذاتها وحقاً ثابتاً فى وضع قوانينها وتعيين حكامها ، وأن هذه القدرة وحدها هى مصدر مشروعية الحكم الذى تخضع له هذه الجماعة .

---

(١) يقول بنجامان نلسون Benjamin Nelson فى معرض نقده لكتاب فيجيس المشار إليه : «أنه ليست هناك فترة فى تاريخ أوروبا تبدو لنا الآن أكثر امتلاء بالمعنى — بالنسبة للصراعات السياسية فى عصرنا — من المائتى سنة التى بدأت بمجلس كونستانس» .

وعند مفكر آخر من الموفقين، هو نقولا الكورى ، نجد مفهوماً آخر ترددت أصداؤه فى كتابات المفكرين منذ ذلك الوقت هو أن كل الناس بالطبيعة أحرار وأية سلطة تقيد حرية الخاضعين لها ، وتمنعهم عن القيام بعمل ، أو تدفعهم إلى القيام بعمل عن طريق الخوف والعقاب لا بد أن تأتى من رضا هؤلاء الخاضعين وقبولهم لها « سواء كانت هذه السلطة كامنة فى القانون المكتوب أم فى القانون الحى المتجسد فى الحاكم » .

إننا لا نملك إلا أن نرى على الفور الشبه الواضح بين هذه الأفكار والأفكار التى أحدثت دوياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وبلغت ذروتها بالثورات التى هزت العالم الحديث فى هذين القرنين فى انجلترا وأمريكا وفرنسا . ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن هناك فرقاً أساسياً بين الفكرين ؛ فالرضا الذى تحدث عنه مفكرو القرن السابع عشر والثامن عشر كان رضا الأفراد من الناس ، أما فى القرن الخامس عشر فكان الرضا بهذا المعنى مستحيلا . لأن الفرد ، الذى لا سيد له سوى ضميره ، لم يكن قد تبلور كمفهوم سائد إلا بعد انهيار أفكار العلاقات الفيودالية والدينية وبعد أن تأكد — كنتيجة لحركة الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر — مفهوم الفرد ذى العلاقة المباشرة بالله والذى يختصه الله بكيان خاص به لمجرد كونه إنساناً . إن مفهوم الرضا عند الموفقين كان يعنى رضا الجماعة كما يتمثل فى « زعمائها الطبيعيين » ، إنه الرضا الذى يتضمنه التقليد الفيودالى فى الحكم. كما كانت تمارسه القبائل الجرمانية فى صورة مجلس العشيرة Diet

ومن مبدأ الرضا كأساس للحكم — الذى أكده الكوزى — نستطيع أن نتبين لماذا ذهب الموفقون إلى أن السلطة السيادية معقدها هو « مجتمع المؤمنين » ، أو « شعب الكنيسة » كله كما يقول جيركه ، وأن ممارسة السلطة « وظيفة » ، يقوم بها البابا والمجلس معاً لحساب هذا المجتمع ، وبذلك أصبح منصب البابا نفسه ، مثله مثل المجلس ، ذا طابع نيابى أو مجرد توكيل . كما أن مرسوم كونستانس يضفى على مجمع الكرادلة — وهو هيئة دائمة من هيئات الكنيسة — وضعاً يكاد يقابل وضع مجلس الشيوخ فى كثير من الدساتير الحديثة . وهكذا تصبح لدينا

صورة للحكم فى الكنيسة تضم البابا ، فى وضع الملك المقيد دستورياً أو رئيس الجمهورية المنتخب بواسطة مجلس نيابى ، وبرلمان مكون من مجلس أعلى — هو مجلس الكرادلة — ومجلس أدنى هو المجلس العام . إن هذه الصورة تطبيق واضح لمفهوم « الدستور المختلط » الذى نراه عند جمهرة المفكرين السياسيين فى عصر الاستنارة والذى يعتبر المبدأ السائد فى كثير من بلاد العالم الآن .

ولا ريب فى أن الموفقين استوحوا الكثير من هذه الأفكار من مفهوم أرسطو ، الذى كانت كتاباته قد انتشرت على نطاق واسع فى ذلك الوقت ، عن أفضل نظم الحكم ، وبخاصة أن نظرية الموفقين فيما يتصل بالرضا كشرط للخضوع للسلطة ، كانت انطلاقاً من المفهوم الأرسطاليسى عن المجتمع المكتفى بذاته Self Sufficient . ولا شك أيضاً أن الموفقين تأثروا بنظرية الملكية المقيدة الفيودالية فى مواجهة الحكم على أساس الحق الإلهى المطلق التى صاغها أنصار البابوية ، والتى استخدمها فيما بعد الملوك لمصلحتهم ، وإلا ما استطاعوا أن ينصوا صراحة فى مرسوم كونستانس على أن للمجلس ، بصفته ممثلا للشعب المسيحى ، أن يعزل البابا إذا اغتصب قدراً من السلطة أكثر مما تحدده مقتضيات وظيفته لمصلحة الشعب ، بل ولما جرؤوا على إصدار قرار بعزل البابا يوجينس الرابع عندما رفض دعواهم .

لقد صارت كل هذه المبادىء التى أثارتها حركة التوفيق من القضايا المسلم بها فى كل حكم دستورى فى العصر الحديث . ولا شك أن تأثيرها كان كبيراً فى التطورات التالية فى التاريخ الأوروبى . بيد أن هناك جانباً آخراً لحركة التوفيق لا يقل أهمية فى نظرنا عن هذه الأفكار فى تحديد مسيرة هذه التطورات .

من المعروف أن أوروبا فى ذلك الوقت لم تكن قد استقرت بعد على مفهوم خاص بتعدد الجنسيات ، فهى لم تعرف مثل هذا المفهوم عملياً إلا بعد أن قامت الدولة الإقليمية territorial State وعندما دفع الانقسام الدينى الناجم عن حركة الإصلاح الناس إلى البحث عن رابطة أخرى غير الدين توفر التماسك الضرورى للمجتمعات الجديدة ، التى كان لا بد أن تنشأ بتأثير عدة عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية فى أوروبا .

ولكن الدافع الذى حدا بمفكرى حركة التوفيق بأن يكون « التمثيل » فى

المجلس العام ومجلس الكرادلة على أساس « الأمم » — أياً كان معنى هذا المصطلح فى ذلك الوقت — لا بد أنه كان يجسد صدى المشاعر التى بدأت تتسرب إلى المفاهيم فى آخر القرون الوسطى وساعدت فى القضاء على وحدة « مملكة المسيح » ومعها النظام الإقطاعى بأكمله وأقامت على أنقاضه الدولة الإقليمية ثم — بعد ذلك — الدولة القومية الحديثة .

وقد تبلورت حول هذا القرار بصورة نهائية « الكنائس الوطنية » — وهو مفهوم جديد تماما فى القرن الخامس عشر ما كان ليخطر على بال إنسان مجرد التفكير فيه فى القرن السابق . أن الأستاذ فيجيس يردد خلاصة رأى علماء السياسة الحديثين عندما يقول « إن جيرسون وأساتذة جامعة باريس اتخذوا موقفاً وطنياً متطرفاً فى حركة التوفيق » ، وهو بذلك ، يعبر عن ظاهرة كانت جديدة تماما فى أوائل القرن الخامس عشر ؛ فعندما نستعرض التاريخ الأوروبى كله فى هذه الفترة وقبلها لا نجد حركة أخرى تعطينا نموذجاً أوضح من ذلك لبداية نشأة النواة الأولى للمشاعر الوطنية فى بداية تحولها إلى تلك الظاهرة التى تعتبر اليوم أخطر عامل فى السياسة المعاصرة ، وهى ظاهرة القومية الحديثة .

مما تقدم نستطيع أن نتبين أن معظم الأفكار السياسية التى صنعت العصر الحديث توجد بذورها بصورة أو أخرى فى كتابات الموفقين وقراراتهم . ومما لا ريب فيه أن حركتهم لو كانت نجحت فى فرض النظام الدستورى داخل الجهاز الكنسى — وهو أمر كان مستحيلا لعدة أسباب — لتركت أثراً مباشراً وفعالا فى كل التطورات التالية ، بل لعلها كانت قد حالت دون قيام ثورة الإصلاح الدينى فى القرن التالى وغيرت بذلك مجرى التاريخ الحديث . ولكن لماذا فشلت حركة التوفيق ؟

إن المصير الذى انتهت إليه هذه الحركة كان هو نفس المصير الذى أصاب البرلمانات الفيودالية بعد ذلك فى المحافظة على نفسها ضد موجة الحكم الملكى المطلق التى أثارت بدورها موجة ثورات القرن السابع عشر والثامن عشر . والغالب أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى الظاهرتين واحدة ولكن هناك أيضاً أسباباً واضحة أسهمت فى فشل حركة التوفيق بالذات .

فـ « مملكة المسيح » التى كانت تمثل مجال السلطة الشاملة للكنيسة الكاثوليكية

لم تعد وحدة متماسكة تسمح بوضع نظام نيابى لتمثيل أوروبا كلها — كما حدث داخل الدول الإقليمية التى أتاحت لها قوة التماسك الوطنى النامى أساساً تقوم عليه مؤسساتها النيابية لحولتها بذلك إلى دول قومية . فأوروبا كانت فى القرنين الأخيرين من العصور الوسطى فى بداية الانقسام إلى دول تستهدف كل منها الاستقلال عن كل سلطة خارجية ، ولم يكن من اليسير جمعها على المشاركة فى خلق نظام حكم لمؤسسة موحدة تدعى الاختصاص الكلى الشامل فوق هذه الدول .

كما أن حركة التوفيق لم تكن متمتعة بالتأييد الشعبى الكافى — باستثناء بعض الجيوب هنا وهناك — للقضاء على السلطة المطلقة للبابا . فالرأى العام المسيحى أيد الموفقين فيما يتصل بوضع حد للانقسام وتعدد البابوات الذى كان يؤرق المسيحيين فى أوروبا ويفقدهم الثقة فى أعظم وأهم مؤسساتهم فى ذلك الوقت . ولكن عندما حاول الموفقون إصلاح الكنيسة بالحد من سلطة البابا وكادت محاولتهم تؤدى إلى انقسام جديد انصرف عنهم الرأى العام المسيحى . فضلا عن أن الموفقين ، وهم مجموعة من المفكرين الأكاديميين أساساً ، لم يدخلوا فى اعتبارهم أن حركتهم حركة شعبية فى جوهرها ، إذ تعمل على فرض مصلحة « الشعب » المسيحى وإرادته بجعله مصدر السلطات ، وليس لديها ما تواجه به المصالح القائمة التى يهمها الإبقاء على الأوضاع السائدة سوى التأييد الشعبى ، ومن ثم فإنهم لم يبذلوا جهداً لاجتذاب الرأى العام الأوروبى فى تأييد حركتهم ، بل إنهم بموقفهم المتشدد ضد حركة أتباع هاس ، والحركات المماثلة ، واتهامهم إياها بالإلحاد ، وهى التى كانت تمثل فى الواقع تطلعات الجماهير فى ذلك الوقت ، أفقدهم ما كان يمكن أن يحصلوا عليه من تأييد وقضى على جهودهم بالفشل .

لقد كان فشل حركة التوفيق بمثابة ضربة قاصمة لقضية الحكم الدستورى فى أوروبا كما يقول أحد المؤرخين الذين يعتد برأيهم[1] ، ولكنها برغم فشلها تركت

---

(١) و. ت. ، و. ج « تاريخ أوروبا من ١٣٧٨ — ١٤٩٤ » (لندن ١٩٤٩) ص ٣٧ . W.T. Waugh « History of Europe 1378-1494 »

ويقول فيجيس ، المرجع السابق ص ٤٣ ، كان انتصار البابا يوجينيس الرابع بداية لانتصار البيروقراطية المركزية فى العالم .

أثراً دائماً فى التاريخ الأوروبى والفكر السياسى عموماً باعتبارها أول محاولة من نوعها لبلورة المفاهيم الدستورية الفيودالية فى مبدأ دستورى محدد يستخدم فى مواجهة حاكم مطلق على أساس تحديد سلطته بواسطة هيئة تمثل « المجموع » ، وبذلك وضعت اللبنات الأولى لسيادة الشعوب - حتى قبل أن يتبلور مفهوم السيادة الحديث نفسه — ووجدت فيها الحركات الدستورية التالية كلها ذخيرة من الحجج والأفكار كما نستطيع أن نرى بوضوح فى كتابات دعاة هذه الحركات .

وهناك أثر هام آخر لحركة التوفيق يعتبر من علامات الطريق فى تاريخ النظرية السياسية . لقد استمرت أوروبا قرابة ألف عام تتناول القضايا العامة — الكبرى والصغرى — من زاوية الحق القانونى الشخصى الذى ورثه الفكر الأوروبى عن القانون الرومانى ، وقد استطاع أنصار البابوية أن يثبتوا « الحق القانونى » للبابا فى الحكم السيادى المطلق . ولكن زعماء كونستانس وبازل واجهوهم بمفهوم حديث تماماً هو أن القانون ليس شيئاً مستقلا بذاته يعمل فى فراغ ، بل هو جزء من المجتمع ويستطيع المجتمع تغييره بإرادته عندما تتغير ظروفه ، ومن ثم فإن « الحق » السياسى أمر نسبى يرتبط بمصلحة المجتمع ككل . وهكذا ظهر لأول مرة فى تاريخ الفكر الغربى منذ قيام المسيحية « مفهوم النفعية » Utilitarianism فى مواجهة مفهوم الحق المطلق ، الذى يتضمنه القانون الطبيعى أو أى قانون آخر بعيد عن متناول العقل البشرى والإرادة البشرية ، كحجة تستخدم فى قضية عامة مطروحة فعلا . ولم تمض مائة عام حتى كان مكيافللى قد استخدم هذا المفهوم — مفهوم الاحتكام لمصلحة المجتمع كمعيار نهائى — وحوله إلى مبدأ « صالح الدولة » Raison d'Etat كمعيار نهائى ليجعل منه نظرية سياسية قام عليه الجانب الأكبر من علم السياسة الحديث .

عبد الكريم أحمد
أستاذ العلوم السياسية
بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية